المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/09/2015

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يوجد أي نص يجّرم الدعوة لمقاطعة الانتخابات

وجه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي مغربي) رسالة إلى وزيري الداخلية والعدل يدعوا فيها الطرفين إلى «الاحترام المتساوي لحرية الرأي والتعبير في تنظيم الحملة الانتخابية». وأكد ادريس اليزمي في رسالته إلى كل من محمد حصاد وزير الداخلية ومصطفى الرميد وزير العدل والحريات على ضرورة احترام الدستور المغربي الذي يقر بسمو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ويتخذ منها مرجعية له، ويضمن لكل هيئة ولكل شخص الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير بجميع الوسائل القانونية والسلمية. وقال موقع «لكم» الذي نشر الرسالة ان رئيس المجلس الوطني نبه إلى أنه لا يوجد ضمن التشريع الجنائي المغربي أي نص يجرم هذا النوع من الأفعال المرتكبة ضمن هذه الشروط، وإن الاجتهاد القضائي استقر، من خلال أحكام متواترة وقرارات نهائية حائزة لقوة الشيء المقضي به، على القول ببراءة ... اكمل قراءة الخبر

http://n24.ma/siyasa/16936.html

"Appeler au boycott des élections n'est pas illégal", rappelle le CNDH au ministère de la Justice et de l'Intérieur

Youssef Roudaby

ELECTIONS- Dans un courrier adressé aux ministères de l'Intérieur et de la Justice, dont le HuffPost Maroc détient copie, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a réagi à "l'arrestation" ou "la poursuite" de plusieurs citoyens pour avoir "appelé à boycotter les élections du 4 septembre ou avoir distribué des tracts appelant à ce boycott" dans plusieurs régions du Maroc.

Le CNDH a ainsi rappelé dans ledit document que "la Constitution reconnait les conventions internationales des droits humains et les prend comme référence", garantissant "à tout organisme et à toute personne d'exercer et d'exprimer sa liberté d'opinion à travers tous les moyens légaux et pacifiques".

"Il n'existe aucun texte de loi qui incrimine ce genre d'actions (l'appel au boycott des élections, ndlr)", souligne le courrier qui rappelle que le CNDH a déjà insisté, dans un rapport publié suite à l'observation des élections législatives de 2011, sur la nécessité de "considérer les rassemblements et les différents moyens d'expression appelant au boycott comme conformes aux dispositions de la loi sur les libertés individuelles".

Le CNDH a, de ce fait, appelé les ministères de la Justice et de l'Intérieur à "ordonner aux services qui leur sont affiliés de respecter la loi et de réagir de manière légale aux différentes positions lors de la campagne électorale".

Depuis le début de la campagne électorale, plusieurs vidéos et photos de militants arrêtés par les autorités ont été publiées sur les réseaux sociaux. La plupart d'entre eux ont été relâchés après avoir subi des interrogatoires. Parmi eux, l'ex présidente de l'Association marocaine des droits humains (AMDH) Khadija Riyadi, qui a été arrêtée le 25 août dernier au quartier Akkari à Rabat, alors qu'elle distribuait des tracts appelant au boycott des élections en compagnie de membres du parti Al-Nahj al-Dimocrati qui boycotte les élections.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/09/01/boycott-elections-cndh_n_8069594.html?utm_hp_ref=maroc

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: لا يوجد ضمن التشريع الجنائي المغربي أي نص يجرّم الدعوة لمقاطعة الانتخابات

محمود معروف

الرباط ـ «القدس العربي»: وجه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي مغربي) رسالة إلى وزيري الداخلية والعدل يدعوا فيها الطرفين إلى «الاحترام المتساوي لحرية الرأي والتعبير في تنظيم الحملة الانتخابية».

وأكد ادريس اليزمي في رسالته إلى كل من محمد حصاد وزير الداخلية ومصطفى الرميد وزير العدل والحريات على ضرورة احترام الدستور المغربي الذي يقر بسمو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ويتخذ منها مرجعية له، ويضمن لكل هيئة ولكل شخص الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير بجميع الوسائل القانونية والسلمية.

وقال موقع «لكم» الذي نشر الرسالة ان رئيس المجلس الوطني نبه إلى أنه لا يوجد ضمن التشريع الجنائي المغربي أي نص يجرم هذا النوع من الأفعال المرتكبة ضمن هذه الشروط، وإن الاجتهاد القضائي استقر، من خلال أحكام متواترة وقرارات نهائية حائزة لقوة الشيء المقضي به، على القول ببراءة الأشخاص الذين جرت متابعتهم في شروط وسياقات مماثلة من أجل هذه الأفعال.

وقال اليزمي أن المجلس الوطني سبق له أن أوصى في غير مناسبة، وخاصة في تقريره الصادر على إثر ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2011، بضرورة اعتبار التجمعات، وأشكال التعبير الداعية إلى عدم المشاركة في التصويت، خاضعة لأحكام قانون الحريات العامة، قبل أن يطلب من حصاد والرميد أن يأمرا المصالح التابعة لهما بالتطبيق السليم للقانون في هذا المضمار، والتعامل المتساوي مع جميع الآراء والمواقف المعبر عنها بصفة قانونية في إطار الحملة الانتخابية.

ويشكو الداعون لمقاطعة الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها، بعد غد الجمعة، من تعرضهم لمضايقة السلطات ومنعهم من القيام بحملتهم الداعية للمواطنين بعدم المشاركة في التصويت، بتوزيع المنشورات الداعية إلى هذه المقاطعة، وملاحقة الناشطين والتحفظ عليهم بضع ساعات، قبل الإفراج عنهم في مناطق مختلفة من البلاد أهمها الدار البيضاء، الرباط، نواحي صفرو ومراكش.

http://www.alquds.co.uk/?p=396591

محتجو "سنوات الرصاص" يعلّقون إضرابهم

بعد اعتصام مفتوح طال أزيد من سبعة أشهر، تلقى محتجو "ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب" وعودا من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، يلتزم من خلالها أمينه العام، محمد الصبار، بإيجاد حلول محلية مع توجيه مراسلة عاجلة للحكومة، تضم مقترح الحل المحلي مرفقة بلائحة المحتجين، الذين علقوا إضرابهم.

وكشفت التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص، أن الانفراج في الملف، جاء على إثر اتفاق مبدئي، أعقب لقاء جمعها مع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف، بالأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، والذي يأتي بعد دخول الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه المحتجون، أسبوعه الثالث، "رافقه تدهور الحالة الصحية للمضربين".

ويضيف المصدر ذاته أن الصبار التزم بإيجاد حلول محلية "تصون كرامة الضحايا من خلال الإدماج الاجتماعي الشامل والعادل والدائم"، وذلك أمام تعذر حل مركزي، وفق ما نصت عليه هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا، في جبر الضرر واستكمال قواعد العدالة الانتقالية.

إثر ذلك، وجه المجلس الوطني مراسلة عاجلة لرئيس الحكومة ووزير الداخلية، بمقترح الحل المحلي، مرفقة بلائحة أعضاء التنسيقية الوطنية، فيما قررت الأخيرة تعليق الإضراب المفتوح عن الطعام واستمرار الاعتصام "حتى التوصل بنسخة من المراسلتين المذكورتين لضمان تفعيل الحل محليا".

محمد حقيقي، الناشط الحقوقي المتابع للملف، قال لهسبريس إن المحتجين من "ضحايا سنوات الرصاص" الذين..، توصلوا إلى اتفاق مبدئي مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبمبادرة من المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، "على اساس تفعيل حل محلي يصون كرامة وحقوق اعضاء التنسيقية"، وهو الاتفاق الذي بموجبه تقرر تعليق الإضراب المفتوح عن الطعام "والاستمرار في الاعتصام حتى الحصول على ما يضمن تفعيل اتفاق 31 غشت 2015".

وأبدى حقيقي مخاوفه من تكرار حالات تراجع سابقة عن تعهدات الجهات المعنية بحل الملف، "كما حصل مع عدد من المعتصمين عام 2011، ولذلك فقد تم الاتفاق على الاستمرار في الاعتصام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لأننا لا نتوفر على ضمانات"، فيما أعلن رفضه لأي حلول ترقيعية "لا تمكن من صون كرامة المعنيين من ضحايا سنوات الرصاص".

ويرى حقيقي أن الحكومة تتوفر على سلكة تنفيذية تمكنها من تحقيق الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة، كحل أدنى "على أن يتم النظر في جبر الضرر على مراحل متقدمة"، محيلا في ذلك إلى مبادرة سابقة للوزير الأول الأسبق عبد الرحمان اليوسفي، "الذي أصدر مذكرة منهجية لتسوية وضعية تلك الفئة ولا يزال المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل بها لحدود الساعة".

واعتبر الناشط الحقوقي أن تسوية الوضعية المادية والإدارية لهذه الفئة، المصنفة ملفاتهم خارج الآجال، تدخل في سياق استكمال ورش العدالة الانتقالية في المغرب، مشيرا إلى أنهم حرموا بشكل تعسفي من تسوية الملف بصفة كلية، "الآن هم يعيشون في هشاشة اجتماعيةد كإجراء انتقامي لهم رغم أنهم مغرر بهم بمشاركتهم في الأحداث الاجتماعية إبان سنوات الرصاص.. أمام السياسيون والنقابيون فدخلوا في صفقات مع الدولة نالوا المناصب على اثرها".

http://www.hespress.com/permalink/275602.html

http://www.marocpress.com/hespress/article-583881.html

ناظورية تطالب من وزير العدل التدخل لإنقاذ سجين يعاني من مرض عضال

ناظورسيتي: محمد كمال

توصل موقع ناظورسيتي برسالة موجهة من طرف سيدة تقطن بمدينة الناظور، موجهة إلى وزير العدل والحريات بالرباط، حيث تطالب السيدة بالتدخل العاجل من أجل إنقاذ حياة سجين رقم إعتقاله 15401 يعاني من مرض عضال ويقبع بالسجن المحلي بوركاين بفاس، والتي ستنتهي يوم 19 شتنبر القادم.

حيث تقول أم السجين أن إبنها أصيب بمرض عضال افقده القدرة على الحركة منذ مايزيد على شهرين حيث لا يستطيع قضاء حاجته الا بمساعدة رفاقه في السجن .
كما ان ادارة المؤسسة لم تقم باية مساعي لاحالته على المصالح الطبية المتخصصة علما ان عائلته مستعدة على اداء مصاريف العلاج ولو تعلق الأمر بمصحة خصوصية .

وتطالب أم السجين باتخاذ المتعين قانونا لإنقاذ حياة السجين المذكور قبل أن يستفحل الامر، وتم ارسال نسخة من هذه الرسالة مدير الديوان الملكي ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس مؤسسة الوسيط

http://www.nadorcity.com/%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%B6-%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D9%84_a32991.html

اليازمي يحتج على الرميد وحصاد بسبب تعنيف مقاطعي الانتخابات

تدخل امني ضد الداعين لمقاطعة الانتخابات9 تدخل امني ضد الداعين لمقاطعة الانتخابات9

عائشة شعنان سياسية

علم ''اليوم 24'' من مصادر مطلعة، أن إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، راسل كلا من محمد حصاد، وزير الداخلية، ومصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، في شأن حالات ''التعنيف''، و''القمع'' التي استهدفت الداعين إلى مقاطعة الانتخابات الجماعية والجهوية المزمع إجراؤها يوم الجمعة المقبل، فضلا عن اعتقال بعضهم قبل إطلاق سراحهم.

وطلب اليازمي في رسالته من الرميد وحصاد دعوة المصالح التابعة إليهما إلى ''التطبيق السليم للقانون'' مع الداعين إلى المقاطعة والمشاركين، واحترام جميع المواقف المعبر عنها خلال الحملة الانتخابية.

وأضافت مصادر ''اليوم24''، أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر عن ''قلقه'' من اعتقال المقاطعين للانتخابات قبل الإفراج عنهم، مع منع توزيع المنشورات الداعية إلى المقاطعة، وبرر موقفه بأنه ''لا يوجد أي نص في التشريع الجنائي يجرم هذا النوع من الأفعال المرتكبة''.

وكانت قوات الأمن قد تدخلت من أجل منع مجموعة من المنتمين إلى حزب النهج الديمقراطي، الذين كانوا يقومون بحملة في حي سيدي البرنوصي في مدينة الدارالبيضاء قصد الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات الجماعية والجهوية، حيث كان من بينهم عبد الله الحريف، الأمين العام السابق لحزب النهج، وعرفت العملية وقوع مناوشات بين قوات الأمن والمنتمين إلى الحزب، أسفرت عن اعتقال المحجوب المحفوضي، العضو بفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في البرنوصي، قبل أن يطلق سراحه في ما بعد.

كما اعتقلت السلطات الأمنية في الرباط، الثلاثاء الماضي، نشطاء في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وذلك بسبب القيام بحملة لمقاطعة الانتخابات. وكان من بين المعتقلين، الرئيسة السابقة للجمعية، وخديجة الرياضي، والرئيس الأسبق، وعبد الحميد أمين، إلى جانب أعضاء من الجمعية، من بينهم عادل الخلفي، ويوسف الريسوني، وفيصل أوشن.

وبعد يوم من اعتقال نشطاء الجمعية المغربية، عممت وزارة الداخلية بيانا تنفي فيه ''نفيا قاطعا'' كل ما تم ادعاؤه بخصوص استعمال القوات العمومية للعنف في حق مجموعة من المنتسبين إلى أحد الأحزاب السياسية، مؤكدة أن كل ما نسب إلى المصالح الأمنية يبقى ''عار من الصحة''.

http://m.alyaoum24.com/367625.html

سياسيون مغاربة لـ«المصري اليوم»: الانتخابات المحلية فرصة لتجديد النخب.. وتوقعات بتصويت «عقابي» لحزب «بنكيران»

الرباط – وفاء صندي:

في سياق خاص يميزه الدستور الجديد للمملكة المغرب ية، ويميزه مضي قرابة الأربع سنوات على تعيين حكومة عبدالإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الذي فاز بنسبة مريحة في الاستحقاقات التشريعية لـ 25 نوفمبر 2011، تأتي الانتخابات الجماعية والجهوية المزمع إجراؤها في 4 سبتمبر الجاري، وهي الانتخابات التي ستمكن من استكمال البناء المؤسساتي والديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب بناء على أحكام ومقتضيات دستور 2011، وستمكن أيضا من تقوية المسلسل الإصلاحي بالمغرب ونقل عدد من توجهات الوثيقة الدستورية إلى أرض الواقع.

واستطلعت «المصري اليوم» أراء سياسيين وخبراء مغاربة، الذين اعتبروا هذه الانتخابات فرصة لتجديد النخب، وتوقعوا صويتا «عقابيا» لحزب عبدالإله بنكيران.

عبدالواحد الراضي، رئيس البرلمان المغربي الأسبق، قال في تصريح خاص لـ«لمصري اليوم»، إن الانتخابات القادمة هي انتخابات عادية إذا ما اعتبرنا أن تجديد المجالس المحلية كان يجب أن يتم مباشرة بعد دستور 2011، لكن أهم ما فيها أنها ستفرز التوجه العام للمواطنين في مرحلة ما بعد الدستور الجديد وما بعد انتخابات 25 نوفمبر 2011، بشرط أن تعبر فعلا عن مواقفهم.

عبدالواحد الراضي رئيس البرلمان المغربي الأسبق

وأضاف الراضي أن هذه الانتخابات تشكل فرصة لتجديد النخب المحلية بعدما وصل عدد المرشحين الجدد 70%، مما سيطرح ترتيبا جديدا للأحزاب، لاسيما أنه في إطار الجهوية (المحلية) الموسعة تكون كل جهة تحتاج إلى أطر وكفاءات عند المستوى، نظرا لما يخول لها من سلطة واسعة وميزانية خاصة تستوجب حسن تسيير وتدبير الجهة. وختم الوزير السابق بأن هذا هو الامتحان الحقيقي الذي نتمنى أن يجتازه المغرب بنجاح.

وفي ذات السياق، أكد عادل تشيكيطو، النائب البرلماني عن حزب الاستقلال، أن الانتخابات الجهوية والمحلية المقبلة هي واحدة من التجارب الديمقراطية التي تندرج في سياق نهج المغرب الرامي إلى ترسيخ اللامركزية واللاتمركز، وتعزيز قدرات المدن والجهات المغربية في التنمية.

وأضاف أن هذه الانتخابات من شأنها أن تشكل امتحانا لكل الفرقاء السياسيين. أولا، من ناحية التفعيل الضمني للدستور الجديد. ثانيا، باعتبارها مؤطرة بقوانين انتخابية جديدة الغرض منها وضع حد لكل أشكال الفساد الانتخابي وترسيخ الديمقراطية المحلية والقفز بمناطق تعيش الفقر والكساد إلى مجالات التنمية. ثالثا، هي انتخابات تعد محطة مفصلية بالنسبة للعديد من الفرقاء السياسيين بالنظر إلى حدة الصراع القائم بين الأغلبية، التي يقودها حزب العدالة والتنمية والمعارضة التي تفوقت خلال الانتخابات المهنية الأخيرة وكذا انتخابات الغرف.

عادل تشيكيطو النائب البرلماني عن حزب الاستقلال المغربي

فيما أكد تشيكيطو أن التخوف القائم لدى الفاعل السياسي هو أن تساهم بعض مظاهر الفساد الانتخابي في العزوف عن المشاركة في استحقاق 4 سبتمبر الجاري، وأن تتورط الحكومة في تزوير محتمل لنتائج الانتخابات، وأن تفشل في إدارة العملية الانتخابية كما فشلت في إدارة الانتخابات السابقة وتلك هي الطامة الكبرى، لأن أي فشل ستحققه الانتخابات القادمة سيرهن مستقبل المغرب وسيقبر مشروع الجهوية ذو الأبعاد الاستراتيجية والتنموية.

فيما اعتبر الدكتور عبدالرحيم المنار السليمي رئيس المركز المغاربي للدراسات الأمنية وتحليل السياسات بالرباط إن درجة التسيس لدى المغاربة في ارتفاع بسبب الشعبوية التي لجأت إليها عدد من الهيئات سواء كانت دعوية أو نقابية أو سياسية مما لفت نظر المغاربة إلى السياسة أكثر، مشيرا إلى إمكانية لجوء الناخبين إلى التصويت العقابي في الانتخابات المقبلة بعد أن كان التصويت في 2011 احتجاجيا، فيما وضع أحزاب الأصالة والمعاصرة والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار، في مقدمة الأحزاب التي ستفوز بهذه الاستحقاقات كأبرز سيناريو محتمل.

عبدالرحيم المنار السليمي رئيس المركز المغاربي للدراسات الأمنية وتحليل السياسات بالرباط

وقد اعتبر السليمي أن توجه الدولة إلى منح السلطات والموارد للمجالس الجهوية (المحلية)، يجعل هذه الأخيرة بمثابة حكومة مصغرة، وهو ما يبرر التنافس القوي والنزول الكبير لعدد من وزراء الحكومة بكامل ثقلهم في هذه الانتخابات داخل الحملات الانتخابية في عدد من المدن.

بينما أكد ذات المصدر على اهتمام العالم بتجربة الإسلاميين في المغرب ومراقبته كيف سيكون وضع العدالة والتنمية في المغرب، حيث يوجد قلق من سيناريو العودة القوية أو السقوط القوي أو البقاء في التقدم نفسه، خاصة بعد سقوط الإخوان المسلمين في مصر وتعثر التجربة السياسية في تركيا وما تعيشه تجربة حزب النهضة في تونس من مشاكل.

وعن آليات مراقبة الانتخابات القادمة، أشار محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس يتولى عملية المراقبة، ويترأس لجنة الاعتماد التي منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وهي تتوزع على 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية تشمل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وبعض السفارات الأوروبية في المغرب بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب

وأكد الصبار أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ، منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين، وكلهم يتمتعون بروح الحياد في القيام بعملية الملاحظة بدأ من الحملة الانتخابية مرورا بكل العمليات الانتخابية ووصولا إلى إعلان نتائج التصويت.

وعن الخروقات التي تم تسجيلها إلى الآن، فقد قامت مصالح أمنية يوم الأحد 23 أغسطس الماضي، بمنع نشطاء حزب النهج الديمقراطي من توزيع منشورات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة. كما تم مصادرة البيانات التي كان يتم توزيعها، إلى جانب توقيف أربعة أعضاء من الحزب بعد

الاستماع إليهم وحجز منشورات مقاطعة الانتخابات قبل أن يتم إطلاق سراحهم، بعدما تم الاستماع إليهم وتوقيع محضر وحجز المنشورات التي كانت بحوزتهم.

يذكر أن الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها الجمعة 4 سبتمبر الجاري، تتميز بتقدم عدد مهم من المترشحين لأول مرة لهذه الاستحقاقات، حيث بلغت نسبة المترشحين الجدد المسجلة على الصعيد الوطني 70 %.

فيما وصل عدد الترشيحات للانتخابات الجماعية 130 ألف و925 ترشيحا يتنافس هؤلاء المرشحين على 31.503 مقعد بمعدل 4.15 مرشح لكل مقعد. بينما وصل عدد الترشيحات برسم الانتخابات الجهوية إلى 7588 ترشيحا، يتم التنافس فيها على 678 مقعدا بين 7588 مرشحا.

http://www.almasryalyoum.com/news/details/803129

تطورات جديدة في قضية "معتصم الكرامة لضحايا سنوات الرصاص"

بديل ـ شريف بلمصطفى طباعة

أعلنت "التنسيقية الوطنية لضحايا سنوات الرصاص"، أنها قرر تعليق الإضراب المفتوح عن الطعام الذي ينفذه عدد من الضحايا من **امام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

واكدت التنسيقية في بيان لها، توصل به "بديل"، أنها توصلت الى اتفاق مبدئي مع المجلس الوطني لحقوق الانسان بمبادرة من المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف على اساس تفعيل حل محلي يصون كرامة وحقوق اعضاء التنسيقية.

وأووضح نفس المصدر أنه بموجب هذا الاتفاق المبدئي تقرر التنسيقية تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام ، مع استمرار الضحايا في الاعتصام حتى الحصول على ما يضمن تفعيل اتفاق 31غشت 2015 المحلي.

وعبرت التنسيقية عن شكرها لكل رؤساء فروع المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف، لى مساندتهم ودعمهم للمعتصنين والمضربين عن الطعام ضحايا سنوات الرصاص مند بداية الاعتصام في 21/1/2015، كما شكرت كل الفاعلين والمساندين الذي تضامنوا مع المعتصمين بـ"معتصم الكرامة".

http://badil.info/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%B6%D8%AD/

في 10 خطوات.. تعرف على الانتخابات المحلية والجهوية في المغرب

علي حميم صيف ساخن تتواصل حمله الانتخابات المحليه والجهويه في المغرب ليومها السابع والتي انطلقت في 22 من اغسطس وتمتد الي الثالث من سبتمبر القادم، علي ان يفتح الباب امام الناخبين المغاربه للتصويت علي من يمثلهم في الجماعات المحليه والمجالس الجهويه يوم 4 من سبتمبر المقبل، في اول موعد من نوعه بعد التغير الدستوري الذي اتي في غمره ما سمي بالربيع العربي عام 2011.

هكذا يوافَق ان يطلق علي هذه الاستحقاقات الانتخابيه، فهي الاولي من نوعها في عدد من النقاط الاساسيه والتغيرات الجدريه التي تلت التعديل الدستوري سنه 2011، وهي اهم امتحان للحزب العداله والتنميه الحاكم في الانتخابات المحليه والجهويه بعد فوزه اواخر السنه ذاتها بالانتخابات البرلمانيه، حيث كانت الاستحقاقات الجماعيه السابقه سنه 2009 اي سنتين قبل الحراك العربي والتغير الدستوري وصعود الاسلاميين للحكم.

هي الانتخابات الاولي من نوعها التي يجمع فيها بين انتخابات محليه واخري جهويه في ان واحد وفي ورقه واحده سيختار المغاربه ممثلهم في المجلس الجماعي وفي المجلس الجهوي بشكل مباشر.

فقد اعطي الدستور المغربي الجديد عده صلاحيات للجماعات الترابيه وعلي راسها الجهات اولها هو الاقتراع العام المباشر كاليه لانتخابات المجالس وتكريس مبدا الديمقراطيه التشاركيه مع المواطنين ومبدا التدبير الحر واقرار مبدا للتضامن بين الجهات.

علي خلاف الاستحقاقات السابقه حيت كان الناخب المغربي يصوت علي مرشحين محلين هم من كان يخول لهم انتخاب ممثلي جهات المملكه.

هي الانتخابات الاولي من نوعها في تاريخ المغرب التي ستشرف فيها رئاسه الحكومه علي عمليه سير الانتخابات، واحتفاظ وزاره الداخليه بحق الاداره اللوجستيه فقط، وهو ما يعني القطع مع ما كان يعرف باتهامات الداخليه بتزوير الانتخابات.

هي الانتخابات الاولي من نوعها التي يرفع فيها سقف التمثيليه النسائيه في المغرب بشكل ملحوظ من 12 الي 27 في المائه تطبيقا لمبدا الكوطا ومقاربه النوع، والمره الاولي التي تكون فيها المراه وكيله للائحه.

هي الانتخابات الاولي من نوعها التي يقبل فيها المغرب علي تفعيل نظام الجهويه من خلال تقسيم المملكه الي 12 جهه عوض 16 جهه سابقا، تعمل كل واحده منها علي تدبير قطاعات حيويه في ميادين اقتصاديه واجتماعيه وثقافيه وغيرها دون وصايه من السلطه المركزيه حسب ما خوله لها الدستور الجديد من صلاحيات موسعه.

ينقسم المغرب اداريا الي ثلاث تقسيمات وهي: الجهه، العماله او الاقليم، والجماعه، وتضم كل جهه (والتي كانت تسمي قديما بالولايه) عدد من العمالات (المحافظات) في المجال الحضري، والاقاليم في المجال القروي، ومن رحم العمالات والاقاليم تتفرع الجماعات المحليه.

وحسب التقسيم الجغرافي الجديد الذي صادق عليه البرلمان المغربي مؤخرا فان المغرب اصبح ينقسم الي 12 جهه عوض 16، وكل جهه يراسها ما يسمي بوالي الجهه، وهي حسب الترتيب التنازلي لخريطه المغرب من الشمال نزولا نحو الجنوب كالتالي: جهه طنجه–تطوان الحسيمه، جهه الشرق والريف، جهه فاس–مكناس، جهه الرباط–سلا–القنيطره، جهه بني ملال–الخنيفره، جهه الدار البيضاء–سطات، جهه مراكش–اسفي، جهه درعه–تافيلالت، جهه سوس ماسه، جهه كلميم–واد النون، جهه العيون الساقيه الحمراء، جهه الداخله واد الدهب.

كل مجلس جماعه او مجلس الجهه يتكون من عدد من المقاعد حسب نسبه السكان فيه، يتقدم كل حزب بلائحه مرشحيه تمثل عدد المقاعد المحدده، وطريقه التصويت تتم عبر الاقتراع بالتمثيليه النسبيه.

المرشحون الفائزون في هذه الاستحقاقات الانتخابيه القادمه هم من ينتخبون بدورهم رئيس الجماعه او الجهه، باستثناء ما اذا حصل حزب واحد داخل الجماعه او الجهه علي 50 في المائه اي فوز نصف مرشحيه في لائحه واحده، فحينها تلقائيا يكون رئيس الجماعه او الجهه من نفس الحزب، الا ان ذلك يصعب حدوثه في المغرب لكثره عدد الاحزاب السياسيه الذي يتعدي 30 حزبا وبالتالي كثيرا ما تضطر تلك الاحزاب الفائزه للدخول في مرحله التحالفات.

تُسيَر الجماعات المحليه في المغرب وتدير شؤونها من قبل مجلس جماعي منتخب علي اعتبار انها الدائره الاولي التي يتمكن فيها المواطنين بواسطه من انتخبوهم في المجلس الجماعي من ان يديروا شؤونهم بحريه ويمارسوا حقوقهم المدنيه و بان تكون لديهم اداره قريبه وفعاله تصغي الي انتظار اتهم وتطلعاتهم في اطار تفعيل قانون القرب من المواطنين.

وتجربه الجماعات المحليه بالمغرب هي تجسيد لخيار اللامركزيه الاداريه الذي اعتمدته المملكه منذ الاستقلال وهي تمثل خياراً لا رجعه فيه وورشاً يحظي بالاولويه في السياسات العامه للبلاد.

وتقوم فكره اللامركزيه الاداريه او الاقليميه علي اساس توزيع الوظائف الاداريه بين الحكومه المركزيه بالعاصمه وبين هيئات محليه مستقله، ويشترط في ذلك توفر ثلاث اركان اساسيه وهي:

– الاعتراف بوجود مصالح محليه مستقله ومتميزه عن المصالح الوطنيه

– ان يعهد بالاشراف علي هذه المصالح الي هيئات منتخبه

– ان تستقل هذه المجالس في ممارسه اختصاصاتها تحت اشراف السلطه المركزيه.

اما الجهه، فهي تمثل اطاراً جغرافياً اوسع واشمل تسير وتدبر موارد وطاقات كل جهه علي حده بابعاد اقتصاديه واجتماعيه وثقافيه، تقوم علي تعزيز اسس الديمقراطيه المحليه، والتضامن داخلياً وخارجياً بين الجهات والتنسيق بين مختلف الفاعلين الذين يكونون الجهه بغيه تحقيق تنميه محليه مندمجه ومتنوعه.

حسب احصائيات وزاره الداخليه يتنافس في هذه الانتخابات المحليه والجهويه 30 حزبا، تقدم من هذه الاحزاب ما مجموعه 130 الف و 965 مرشح في الانتخابات الجماعيه.

ويتنافس هؤلاء المرشحين في الانتخابات الجماعيه علي 31 الف و503 مقعد، اي بمعدل 4.15 مرشح لكل مقعد، ويتصدر حزب الاصاله والمعاصره الفائز في الانتخابات السابقه سنه 2009 بتقديم ازيد من 18 الف مرشح يليه حزب الاستقلال بازيد من 17 الف مرشح ليحل حزب العداله والتنميه ثالثا من حيت عدد المرشحين بازيد من 16 الف مرشح.

وفيما يتعلق بالمجالس الجهويه، فقد بلغ عدد المرشحين 7588 مرشح، يتم التنافس فيما بينهم علي 678 مقعد، مقسمه علي 30 حزبا، تتصدرهم العداله والتنميه وحزب الاستقلال من حيث عدد المرشحين ب678 مرشح لكل واحد منها فيما حزب الاصاله والمعاصره ب673 مرشح.

وقد خصصت وزاره الداخليه المغربيه مبلغ 300 مليون درهم مغربي، لتمويل الحملات الانتخابيه للاحزاب السياسيه في خوضها غمار الاستحقاقات الانتخابيه المحليه والجهويه، وتم تقسيم ذلك المبلغ الي 150 مليون درهم للانتخابات الجماعيه، و100 مليون درهم للانتخابات الجهويه، فيما تم تخصيص 50 مليون درهم لانتخابات مجلس المستشارين، ستحظي الاحزاب ب30 مليون درهم منها، بينما الـ20 مليون درهم المتبقيه ستكون لانتخابات النقابات المهنيه.

وعملت وزاره الداخليه المغربيه من خلال مرسوم جديد بتحديد سقف مصاريف المرشحين خلال حملاتهم الانتخابيه، ويلزم القانون التنظيمي للانتخابات كل الاحزاب السياسيه التي تحصل علي اموال من الدوله، بتقديم كشوفات تفصيليه لمحكمه الاموال بمصاريف اموال الدعم، مع ارجاع الاموال لخزينه الدوله في حال تسجيل الفائض، كما قام هذا المرسوم بتمديد مده تبرير الاحزاب السياسيه لمصاريفها وتقديم الكشوفات، حيث لم تعد تقتصر علي 15 يوما المخصصه للانتخابات بل امتدت الي شهرين قبل يوم الاقتراع وشهر بعده.

هذا ويذكر ان المغرب يُخصص دعما ماليا سنويا للاحزاب السياسيه، البالغ عددها 30 حزبا، بمبلغ وقدره 60 مليون درهم مغربي، فيما تدعم السلطات مؤتمرات الاحزاب بـ 17 مليونا اضافيه.

تشارك عدد من الهيئات الدوليه والخبراء الدوليين في مراقبه هذه الانتخابات بدعوه من المجلس الوطني لحقوق الانسان، حيث اعتمدت اللجنه الخاصه لاعتماد مراقبي الانتخابات علي 41 هيئه وطنيه ودوليه يفوق المراقبين فيها 4 الاف.

اما في اطار المراقبه الرسميه لوزاره الداخليه، فيمنع المرسوم المتعلق بتحديد الاماكن الخاصه بتعليق الاعلانات الانتخابيه لانتخاب اعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات واعضاء مجالس الجهات باماكن العباده وملحقاتها والاضرحه والزوايا، واسوار المقابر والمباني الحكوميه والمرافق العموميه والفضاءات الداخليه للجامعات، والكليات ومرافقها والمعاهد والماثر التاريخيه والاسوار العتيقه، ومحطات الربط بشبكه الهاتف النقال واعمده التاشير الطرقي واللوحات الاشهاريه التجاريه والاشجار.

كما يمنع بموجب القانون المغربي كل وسائل الاعلام من بث نتائج استطلاعات الراي التي لها علاقه مباشره او غير مباشره بالانتخابات خلال الفتره

الممتده من اليوم الخامس عشر السابق للتاريخ المحدد لانطلاق الحمله الانتخابيه الي غايه انتهاء عمليات التصويت تفاديا لاي تشويش علي الاحزاب المشاركه والتاثير في اختيارات الناخبين.

هذا وتراقب الهيئه العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب بدورها مرور الاحزاب السياسيه في وسائل الإعلام المغربيه المرئيه والمسموعه والمكتوبه، ضمانا منها لتوزيع عادل للفرص في اطار الالتزام بقواعد الممارسه المهنيه وبمبادئ الحياد.

رغم تمديد وزاره الداخليه لفتره التسجيل في اللوائح الانتخابيه لمن تتوفر فيهم الشروط اللازمه، الا ان الارقام الرسميه تشير الي ان اكثر من 15 مليون مغربي مؤهل للتصويت، لا يزال 11 مليوناً منهم علي الاقل، غير مسجلين باللوائح الانتخابيه، وهو ما يثير المخاوف من ارتفاع نسبه العزوف عن المشاركه السياسيه، خاصه وان هذه الانتخابات تجري في فتره انتهاء العطله الصيفيه وبدايه الدخول المدرسي وقرب عيد الاضحي وموسم الحج.

ورغم خطاب العاهل المغربي الاخير خلال عيد العرش ودعوته لعموم الشعب المغربي لاختيار من يمثله وينوب عنه في تسير شؤونه المحليه وفق معايير النزاهه والمسؤوليه والمحاسبه، الا ان الوضع السياسي الراهن يذهب الي تقسيم اراء الشعب المغربي بين مقاطع لهذه الاحزاب وبين من يود المشاركه في اطار سياسه عقابيه لاحزاب كان قد اختارها سابقا ولم تفي بالعهود التي قدمتها.

وتعيش بعض احزاب المعارضه البرلمانيه علي وقع الاستقالات الجماعيه والفرديه داخل صفوفها، في اهم المدن التي كانت تعتبرها قلاعا محصنه لها، كما هو الحال بالنسبه لحزب الاستقلال الذي فقد العديد من مناضليه وكوادره بمدينه فاس التي يراس عمده مدينتها الامين العام للحزب حميد شباط، كما سُجلت استقالات في صفوف الحزب في عدد من المدن الاحري.

http://www.akhbarak.net/news/2015/09/01/7148655/articles/19674805/%D9%81%D9%8A-10-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9

القطع مع الماضي : عبدالحق الفكاك .

عبدالحق الفكاك :

بالرغم من التصرفات الشاذة لبعض المرشحين خلال الحملات الإنتخابية التي يخوضونها ، و لأنه ليس لها تفسير سوى الحنين إلى الماضي حيت كان العنف و المال اللغة الوحيدة التي يتحدتون بها إلى الناس ، فإن أكتر هؤلاء الدين يقترحون علينا أنفسهم يعلمون علم اليقين بأن هناك إشارات واضحة إلى أن الجرة لن تسلم هذه المرة .

فالخطاب الملكي الأخير كان غاية في الوضوح و المكاشفة و لم يترك بابا من أبواب الإنتخابات إلا و فتحه إلى أن نعت الأشياء بمسمياتها و بالتالي حذر إختار من يختفون بمجرد نجاحهم أو إنتخاب من يرفعون أصواتهم بالشعارات الفارغة ..

كما أن التحذيرات المتكررة لوزارتي الداخلية ، و العدل و الحريات و إعتماد بطاقة التعريف الوطنية الوطنية للتصويت يوم الإقتراع بدل بطاقة الناخب ، مع وضع رقم أخضر رهن إشارة المواطنيين للتبليغ ضد من يستعملون المال الحرام لشراء الذمم و إتخاد عقوبات تأديبية ضد بعض رجال السلطة الدينحامت حولهم شكوك بالإنحياز لمرشح ما .

إضافة إلى بلاغات المجلس الأعلى للحسابات **و المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و التي تؤكد كلها على الرغبة الحقيقية في تخليق الحياة العامة سواء في ما يخص متابعة مصاريف الحملات الإنتخابية أو قبول طلبات أزيد من 4000 مراقب

تلك هي المراحل التي تمر بها الإنتخابات الجماعية على عكس ما كان يجري بالأمس حيت كان الأمر أشبه بسوق النخاسة حيت يتم إغرا المواطن بالمال تم إقتياده محمولا إلى مكاتب التصويت ليرمى به بعيدا بعد الإنتهاء من التصويت .. و كان يقع هدا دون حسيب و لا رقيب .

أما اليوم فالكل يستنكر دلك السلوك الهجين الدي أضر كتيرا بمصداقية الإنتخابات و ضيع على المغاربة الكتير من فرص التنمية ، و أتر بالتالي على سمعة المغرب و التي يحاول شرفاء هدا البلد عدم المس بها مجددا من خلال ما أظهروا من وعي بالمسؤولية و غيرة وطنية تعبر عن إرادة قوية للعبور نحو مزيد من الدمقرطة و التحديت .

http://akhbaralmaghrib.com/news1528.html

بعد 15 يوما ...مجموعة "خارج الأجل" تعلق إضرابها المفتوح عن الطعام

انفرجت، اليوم الاثنين، أزمة مجموعة من ضحايا انتهاكات سنوات الرصاص، المدمجين في مجموعة "خارج الأجل"، بعد أكثر من سبعة أشهر من الاعتصام و15 يوما من الإضراب عن الطعام، نقل بسبب آثاره الصحية، عدة مضربين في وضعية صحية حرجة إلى مستشفى ابن سينا لتلقي العلاج.

وقررت "التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص"، فك الإضراب عن الطعام وتعليق الاعتصام بشروط، **بعد أن انتزعت من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اتفاقا سمي ب"اتفاق 31 غشت"**، التزم من خلاله محمد الصبار الأمين العام للمجلس، بإيجاد حلول محلية تصون كرامة الضحايا من خلال الإدماج الاجتماعي "الشامل والعادل والدائم". ثم مراسلة عاجلة موجهة من طرف المجلس الوطني إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية بمقترح الحل المحلي مرفقة بلائحة أعضاء التنسيقية الوطنية .

والتزم، من جهته، المكتب التنفيذي للمنتدي المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بمتابعة مآل المراسلتين وتمكين التنسيقية الوطنية بنسخ منها، كما التزام المجلس الوطني والمنتدى المغربي بمتابعة تنفيذ بنود ما اتفق عليه الأطراف الثلاثة محليا.

وبناء على هذا الاتفاق قررت التنسيقية الوطنية تعليق الإضراب المفتوح عن الطعام، وتأجيل فك الاعتصام إلى حين التوصل بنسخة من المراسلتين المذكورتين لضمان تفعيل الحل محليا.

التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تمسكت باستمرار أنشطتها إلى حين تحقيق مطالبها في جبر الضرر بما يضمن حقوق أعضائها.

اليزمي ينبه وزيري الداخلية والعدل إلى ضرورة إحترام حق الداعين للمقاطعة

إطلعت "لكم" على مراسلة سرية وجهها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان الى كل من محمد حصاد، وزير الداخلية، و مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات يدعوا فيها الطرفين إلى "الاحترام المتساوي لحرية الرأي والتعبير في تنظيم الحملة الانتخابية".

اليزمي ذكر الوزيرين في بداية الرسالة، التي تتوفر "لكم" على نسخة منها، بضرورة احترام الدستور المغربي الذي يقر بسمو الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ويتخذ منها مرجعية له، ويضمن لكل هيئة ولكل شخص الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير بجميع الوسائل القانونية والسلمية، حسب الرسالة.

رئيس المجلس نبه الى أنه لا يوجد ضمن التشريع الجنائي المغربي أي نص يجرم هذا النوع من الأفعال المرتكبة ضمن هذه الشروط وإن الاجتهاد القضائي استقر، من خلال أحكام متواترة وقرارات نهائية حائزة لقوة الشيء المقضي به، على القول ببراءة الأشخاص الذين جرت متابعتهم في شروط وسياقات مماثلة من أجل هذه الأفعال.

اليزمي أشار الى أن المجلس الوطني سبق له أن أوصى في غير مناسبة، وخاصة في تقريره الصادر على إثر ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2011، بضرورة اعتبار التجمعات وأشكال التعبير الداعية إلى عدم المشاركة في التصويت خاضعة لأحكام قانون الحريات العامة، قبل أن يطلب من حصاد و الرميد أن يأمرا المصالح التابعة لهما بالتطبيق السليم للقانون في هذا المضمار والتعامل المتساوي مع جميع الآراء والمواقف المعبر عنها بصفة قانونية في إطار الحملة الانتخابية.

يشار أن مراسلة المؤسسة الوطنية الرسمية لحقوق الانسان جاءت بخصوص منع بعض الهيئات السياسية والمدنية والأشخاص من الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 4 شتنبر 2015 خاصة حزب "النهج الديمقراطي" من توزيع المنشورات الداعية إلى هذه المقاطعة، وملاحقة مناضليه والتحفظ عليهم بضع ساعات قبل الإفراج عنهم في مناطق مختلفة من البلاد أهمها الدار البيضاء، الرباط، نواحي صفرو ومراكش.

http://lakome2.com/index.php/mobile/politique/4013.html

دراسة أمريكية : "إيمازيغن" المغرب ليسوا إنفصاليين عكس أمازيغ الجزائر

خلصت دراسة أعدها "معهد واشنطن" لسياسة الشرق الأدنى حول "آفاق المجتمع المدني المغربي"، الى ان "النشطاء الأمازيغ بالمغرب يختلفون عن نظرائهم بكل من الجزائر وليبيا الذين يرفضون كل ما هو عربي أو إسلامي".

وأشار ذات التقرير إلى أن مطالب النشطاء الأمازيغ بالمغرب لا تشكل تهديدا للوحدة الترابية في المملكة كما أنها "تظل عقلانية ومنتجة، باستثناء مطالب عدد محدود من اليساريين المتطرفين"، على خلاف القبايل الأمازيغ بالجزائر التي تطالب بالاستقلال، مشيرا إلى أن المغرب "نجح في نهج سياسات تصحيحية تجاه الأمازيغ في شتى المجالات، وكذا في دستور 2011".

وجاء في تقرير المعهد الأمريكي أيضا أن بعض النشطاء الأمازيغ يرفضون كتابة الأمازيغية بحروف ''تيفيناغ'' لأسباب سياسية محضة، معتبرا أن اعتماد ''تيفيناغ'' في كتابة الأمازيغية ''تود من خلاله الدولة المغربية فصل الأمازيغ المغاربة عن أمازيغ القبائل وأمازيغ الشتات في أوربا الذين يعتمدون في كتابتها على الأبجدية اللاتينية''، منتقدا الوتيرة البطيئة التي تسير بها الإصلاحات في هذا المجال.

وخلص التقرير ايضا إلى وجود ثلاث معيقات قال إنها تقف أمام الإصلاح الديمقراطي في المغرب .

ويتمثل أول عائق في رأي المعهد في عدم تفويض النظام المغربي لصلاحيات أوسع للهيئات المنتخبة، وقالت إنه "رغم أن الإصلاحات التي جاء بها دستور 2011، إلا أنها لقيت انتقاداً واسعاً من طرف عدد من المنظمات الحقوقية داخل البلاد وخارجه"

وأضافت الدراسة التي أشرفت عليه الباحثة فيش سكثيفيل، أن العائق الثاني يكمن في مقاربة النظام للمجتمع المدني، رغم ما يتميز به من قوة لا بأس بها، إلا أن هذا التعامل يطغى عليه الاستقطاب وفي كثير من الحالات يصل إلى حد الإكراه والإجبار.

وذهبت الدراسة إلى حد القول أن الدولة تلجأ إلى عملية "استنساخ" العديد من الجمعيات، والتي كان الهدف منها، حسب الباحثة، ضرب الجمعيات الحقوقية المستقلة، وأوردت أنه حين تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، **لجأت الدول إلى إنشاء هيئات مماثلة تابعة له، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفي السابق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.**

وأشارت الباحثة إلى سياق إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في محاولة لاستمالة المعارضة التي تقودها الحركة الأمازيغية، وبالتالي تفتيت المعارضين في المغرب إلى ثلاث أقطاب: الإسلاميين، الماركسيين والأمازيغيين.

أما العقبة الثالثة أمام الإصلاح الديمقراطي في المغرب حسب الدراسة فهي الفجوة بين الإسلاميين والعلمانيين، وقالت إن الأحزاب اليسارية المعارضة كانت ترى صعود الإسلاميين تهديداً، وشاركت رغم ذلك في العملية السياسية بضمانات قليلة وسلطات القليلة.

وتقول الدراسة أنه رغم تحالف الأحزاب اليسارية العلمانية مع الأحزاب الإسلامية، إلا أن الإسلاميين يعتبرون اليساريين نقمة على الطابع الإسلامي للنظام المغربي

وأوردت أوردت الدراسة تشخيصاً للمشهد السياسي المغربي، خصوصاً حراك 2011، وتاريخ الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني منذ الاستقلال إلى اليوم.

http://www.rifdyalna.com/2015/09/blog-post_1.html

توقيف الإضراب عن الطعام لمعتصمي المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تم يوم أمس بعد مفاوضات ماراطونية وصعبة ، توقيف الإضراب عن الطعام و الاعتصام الذي يخوضه مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين، المرابطين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ حوالي ستة أشهر، ودلك بفضل الدور الرئيسي الذي قام به منتدى الحقيقة والانصاف الذي يرأسه الأستاذ مصطفى المانوزي، بعد فشل عدة وساطات ومحاولات لاقناع المعتصمين بالتراجع عن خطوتهم وتوقيف إضرابهم عن الطعام الذي دخلوا فيه منذ حوالي 15 يوما.

فض الإعتصام المقرون بالإضراب عن الطعام، جاء وفق ما ذكره مصدر مأذون ل"الخبربريس" بغرض فتح المجال أمام باب الحوار والمفاوضات للنظر في الملف المطلبي للمضربين بعد توصل أعضاء منتدى الحقيقة والانصاف بإشارات تفيد عزم وزارة الداخلية والجهات المحلية المعنية إيجاد حلول مرضية من شأنها تلبية مطالب المعتصمين، بما في دلك موضوع الشغل وإمكانية التطبيب والعلاج في انتظار الحسم في باقي المطالب وعلى رأسها فرضية التعويض عن الضرر،على الرغم من وجود ملفاتهم خارج الآجال المحددة سابقا.

http://www.alkhabarpress.ma/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84/

Les handicapés sensibilisés à la participation au scrutin du 4 septembre

Mohamed Laâbid

Une campagne de sensibilisation est lancée à Laâyoune pour permettre aux personnes en situation de handicap d'exercer leur droit constitutionnel sur le même pied d'égalité avec les autres citoyens et sans discrimination basée sur le handicap. L'association Afaq pour la qualification et l'insertion des personnes en situation de handicap, en partenariat avec la **Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH)** de Laâyoune-Smara, lance à Laâyoune une campagne de sensibilisation visant à faciliter la participation des personnes à besoins spé- cifiques aux élections du 4 septembre. Cette campagne, lancée la semaine dernière en pré- sence du président de la CRDH de Laâyoune-Smara, Mohamed Salem Cherkaoui, et d'acteurs associatifs et médiatiques, a pour but d'encourager et de faciliter la participation des personnes à besoins spécifiques aux prochaines échéances électorales communales et régionales, à travers la mise en place d'un centre pour réceptionner leurs appels et les assister pour accéder aux bureaux de vote. Selon un communiqué de la CRDH, la première journée de cette campagne, qui a sillonné les principales artères de Laâyoune, a été marquée par la prise de contact avec la population et la distribution de dépliants dans le but de sensibiliser à l'importance d'aider les personnes en situation de handicap à participer à ces élections, dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la Constitution et des lois relatives à la situation de cette catégorie. Intervenant à cette occasion, M. Cherkaoui a indiqué que cette initiative s'inscrit dans la concrétisation des recommandations du Conseil national des droits de l'Homme, préconisant la promotion de l'accès des personnes en situation de handicap à leurs droits politiques et civils, notamment la participation aux échéances nationales et la mobilisation des moyens adéquats à cette fin. Et d'ajouter que cette campagne incarne l'esprit de bénévolat, de spontanéité et de sincérité qui constitue les critères de base de cette action associative constructive visant à assurer les droits des personnes en situation de handicap et en faire le plaidoyer. L'objectif est également de sensibiliser les partis politiques à la nécessité de prendre en considération le handicap dans leurs programmes électoraux, conformément aux dispositions constitutionnelles et aux engagements internationaux en matière des droits des personnes en situation de handicap.

«ذوو الاحتياجات الخاصة».. الإعاقة حافز للمشاركة

أطلقت جمعية أهلية بالمغرب، بالتعاون مع جمعية حقوقية، حملة لتشجيع ذوي الاحتياجات الخاصة على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية، وتسهيل مشاركتهم في عملية التصويت، عن طريق إنشاء مراكز لاستقبال اتصالات الراغبين في التصويت من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومساعدتهم على الوصول إلى مكاتب التصويت.

حملة توعية

وقال **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون** محمد سالم شرقاوي، لـ«البيان»، إن الحملة أطلقتها جمعية آفاق لتأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، يوم الجمعة، لتسهيل تصويت الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي ستمتد حتى الرابع من سبتمبر بمعاونة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بمنطقة العيون ـ جنوب المغرب، وأن الحملة سوف تمتد لتشمل أغلب المدن والأقاليم المغربية حتى موعد الاقتراع المقرر إجراؤه يوم الجمعة المقبل.

وأضاف شرقاوي، أن الحملة قامت في اليوم الأول بزيارة مدينة العيون وتوزيع ملصقات تشجع أصحاب الاحتياجات الخاصة على المشاركة في الانتخابات، وطرق الوصول إليها وعناوين وأرقام هواتف اللجنة ومراكز الدعم المخصصة لمعاونتهم، إضافة إلى كتيب يوضح بنود الدستور والقانون التي تشير وتكفل حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأشار إلى أن الحملة انتقلت إلى وجدة والصويرة ومراكش، مدن جنوب المغرب، وسوف تجوب باقي مدن المملكة حتى الوصول إلى أقصى الشمال، وذلك لتفعيل توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من حقوقهم السياسية والمدنية، وخاصة مشاركتهم في الاستحقاقات الوطنية وتقديم المساعدة وتوفير الوسائل الكفيلة بذلك.

دمج ومشاركة

من جهته، قال رئيس جمعية «آفاق لتأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة» المحجوب الدوة، إن الحملة تهدف إلى تذليل الصعوبات ورفع الحواجز لتسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مكاتب التصويت، لتمكينهم من ممارسة حقهم التشريعي.

http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-09-02-1.2449891

LE 7E ART MAROCAIN S'INVITE EN COLOMBIE

UNE RÉFLEXION SUR LA MÉMOIRE HISTORIQUE ET LES PROCESSUS POLITIQUES RÉCIPROQUES AU PROGRAMME DES PROJECTIONS DE FILMS, DÉBATS ET ATELIERS À BOGOTA ET À MEDELLIN

La culture cinématographique marocaine s'exporte de l'autre côté de l'Atlantique et s'invite en Colombie du 1er au 29 septembre à Bogota et à Medellin pour la troisième édition du cycle du Cinéma marocain et droits de l'Homme. L'occasion pour les Colombiens de découvrir le 7e art marocain et de se rapprocher de sa culture.

Après une première édition à Madrid, l'évènement s'est tenu à Barcelone en janvier dernier sous le thème «Despues de Tanger: Le Maroc aujourd'hui». C'est d'ailleurs sous ce même thème que le cycle se tiendra en projetant plusieurs courts et longs métrages ainsi que des documentaires. Cette initiative est le fruit d'un partenariat entre les associations ARTEDEA et CAPAIUC, le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)**, le Centre Cinématographique du Maroc (CCM), l'Université Mohammed V de Rabat, le ministère de la Culture de Colombie, la Cinémathèque de Bogota, les mairies de Bogotá et Medellín, et les universités Tadeo et Antioquia. Le cycle qui consiste en une réflexion maroco-colombienne sur la mémoire historique et les processus politiques réciproques, est dirigé par l'écrivain El Arbi El Harti et Leonor Esguerra. L'objectif de cette initiative est de rompre avec les stéréotypes en mettant en lumière la nouvelle production cinématographique marocaine, plus libre, mais également engagée avec les droits de l´homme, la démocratie et la modernité.

Ces films ont en commun, pour la plupart d'entre eux, une façon de raconter des réalités vivantes du Maroc et ce, sans préjugés, ni plis idéologiques.

Parmi les films programmés durant ce cycle l'on retrouve «Les yeux secs» de Narjiss Nejjar, «Nos lieux interdits» de Leïla Kilani; «Casanegra» de Noureddine Lakhmari, «Les Chevaux de dieu» de Nabil Ayouch ; «Rock the Casbah» de Leila Marrakchi, «l'Orchestre des aveugles» de Mohamed Mouftakir, «Leur Nuit» de Narrimane Benaïssa, «Nuit entr'ouverte» de Tala Hadid…

En marge des projections, des débats et des ateliers sont également au programme. Une pléiade de cinéastes marocains sera présente pour l'occasion, de Noureddine Lakhmari, Narjiss Nejjar, Leila Kilani, en passant par Faouzi Bensaid, ou encore Mohamed Abderahmane Tazi et Leila Marrakchi, mais aussi des réalisateurs colombiens, notamment María Gamboa, Oscar Ruiz Navia, Priscila Padilla, Marta Hincapié y Mileidi Orozco Domicó. Participeront également à ces débats et ateliers, les acteurs Mouna Fettou et Younès Megri, le directeur du CCM Sarim Fassi Fihri, le président de l'Université Mohammed V de Rabat, Saïd Amzazi, secrétaire général du FIDH, Amina Bouayach… ainsi que des militants et académiciens colombiens.

http://www.leconomiste.com/article/976408-le-7e-art-marocain-s-invite-en-colombie

Scrutin du 4 septembre: La maturité d'une démocratie marocaine dynamique et inclusive

Par Fouad ARIF

Washington- Les élections communales et régionales, qui se tiennent le 4 septembre 2015, constituent un nouveau jalon dans le processus de consolidation d'une démocratie marocaine inclusive dans son approche d'ouverture et dynamique dans son objectif de baliser la voie à une régionalisation avancée, dans le cadre du projet de société moderniste voulu par Sa Majesté le Roi Mohammed VI.

Ce scrutin sera ainsi l'occasion de démontrer au monde entier – encore une fois – la vigueur et le dynamisme de la démocratie marocaine, riche de la grande diversité de ses forces vives, irréversiblement engagées dans un processus de réformes tous azimuts.

Cette nouvelle révolution, voulue par le Souverain, se distingue par son caractère authentiquement marocain, qui lui confère une dimension ambitieuse et proactive, dans le cadre d'un engagement de la pluralité nationale, qui veut ainsi honorer et rester fidèle à une histoire millénaire d'une évolution pacifique, inscrite dans la durée.

C'est cette philosophie Royale qui a été derrière le lancement de projets pionniers, de l'Instance Equité et Réconciliation, qui a soldé le passif des violations passées des droits de l'Homme, à l'Initiative Nationale pour le Développement Humain et le **Conseil National des Droits de l'Homme**, en culminant par le plébiscite de la nouvelle constitution, en 2011, que le Souverain avait proposée au peuple marocain.

La nouvelle loi fondamentale, dans le cadre de laquelle se tient le scrutin du 4 septembre, se veut la traduction dans les faits d'une ambition renouvelée de consolidation des principes de démocratie participative et du respect des fondements d'un développement durable inclusif. Elle est ainsi venue raffermir davantage le processus de réformes continues déjà engagé au Maroc, en lui donnant une impulsion nouvelle, tout en confirmant son caractère irréversible.

Les élections communales et régionales sont l'occasion donc de réitérer la détermination du Royaume de cheminer sereinement sur la voie de la mise en œuvre du projet sociétal moderniste, où figure en bonne place le modèle de régionalisation avancée, la nouvelle politique migratoire, la stratégie de la lutte contre la corruption, outre le débat autour du projet de loi relatif à l'accès à l'information.

De Washington on perçoit ce rendez-vous électoral comme "l'illustration du leadership distingué et visionnaire de Sa Majesté le Roi dans la région du Moyen-Orient et d'Afrique du nord".

"Ce scrutin essentiel vient démontrer encore une fois la vigueur et le dynamisme de la démocratie marocaine sous le leadership pondéré et clairvoyant du Souverain", a souligné dans une déclaration à la MAP Dov S. Zakheim, ancien sous-secrétaire d'Etat américain à la Défense de 2001 à 2004.

Cet ancien haut responsable US a mis en avant, en outre, les réformes substantielles mises en œuvre et qui ont touché les différentes composantes de la société marocaine, notant que la vision de Sa Majesté le Roi a placé le Royaume dans le giron des pays émergents.

Pour Jordan Paul, spécialiste des affaires législatives au Congrès US, ces élections communales et régionales constituent "une étape décisive dans le processus irréversible de démocratisation et de réformes au Maroc".

"Le prochain scrutin se veut aussi une nouvelle étape dans le processus abouti de consolidation des institutions démocratiques, à travers la décentralisation des pouvoirs et la responsabilisation des élus locaux dans le cadre de la reddition des comptes", a expliqué M. Paul.

Il a, dans ce contexte, mis en avant la "vigueur et le dynamisme de la démocratie marocaine qui repose sur les vertus cardinales de la complémentarité et des équilibres inter-régionaux, dans le cadre de l'unité et de l'intégrité territoriale".

Dans le discours à la Nation, à l'occasion du 62-ème anniversaire de la Révolution du Roi et du Peuple, Sa Majesté le Roi Mohammed VI avait "expliqué les enjeux, les choix et les possibilités et mis en exergue l'importance de ce scrutin", a rappelé M. Paul, en soulignant qu'il s'agit pour les citoyens marocains d'élire des représentants responsables en étant pleinement conscients de la valeur de leur bulletin de vote.

Les Marocains se sont encore une fois donné rendez-vous avec une échéance électorale décisive dans le processus d'édification de la démocratie marocaine, dans un contexte national marqué par une prise de conscience de la collectivité nationale quant à l'impératif citoyen de consolider les institutions démocratiques du pays.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/scrutin-du-4-septembre-maturite-dune-democratie-marocaine-dynamique-inclusive/

7ÈME ART : LE CINÉMA MAROCAIN À L'HONNEUR EN COLOMBIE

Des films engagés, des films qui mettent les droits humains en avant, des films qui transgressent les tabous et le formalisme, seront présentés aux cinéphiles de Bogota. Le temps d'une manifestation, le public colombien pourra se faire une idée sur le cinéma marocain, mais aussi sur la société marocaine, son évolution, ses besoins. La question des Droits universels sera fortement débattue.

Dans le cadre de la 3ème édition du cycle Cinéma et Droits de l'Homme, « Après Tanger, le Maroc aujourd'hui », organisé par les associations ARTEDEA et CAPAIUC, le cinéma marocain sera à l'honneur à Bogota et Medellin du 1er au 29 septembre 2015, en présence de nombreux réalisateurs marocains, tels que Nourreddine Lakhmari, Narjiss Nejjar, Leila Kilani, Faouzi Bensaid, Mohamed Abderahmane Tazi et Leila Marrakchi. Cette initiative est née d'un partenariat entre les associations ARTEDEA et CAPAIUC, le **Conseil National des Droits de l'Homme,** le Centre Cinématographique du Maroc, l'Université Mohammed V de Rabat, le ministère de la Culture de Colombie, la Cinémathèque de Bogota, les mairies de Bogotá et Medellín, et les universités Tadeo et Antioquia. Dirigé par El Arbi El Harti et Leonor Esguerra, le cycle est une réflexion maroco-colombienne sur la mémoire historique et les processus politiques réciproques. Chapeauté par El Arbi El Harti et Leonor Esguerra, c'est une réflexion maroco-colombienne sur la mémoire historique et les processus politiques réciproques.

Cette initiative ambitionne, selon les organisateurs de «rompre avec les stéréotypes et faire connaitre le nouveau cinéma marocain, libre des peurs et tabous, engagé avec les droits de l'homme, la démocratie et la modernité».

Les films qui seront diffusés lors de cette manifestation sont : Les yeux secs ; Nos lieux interdits; Casanegra ; Les Chevaux de Dieu ; Les héros de l'Inconnu ; Nuit entr'ouverte ; l'Orchestre des aveugles ; A Casablanca, les Anges ne volent pas ; Mort à vendre ; Rock the Casbah ; Amal ; Courte vie ; Margelle ; La main gauche ; Mokhtar ; De Tinghir à Jerusalem ; Les échos du Mellah, Poissons du désert ; et Leur Nuit.

http://lnt.ma/7eme-art-le-cinema-marocain-a-lhonneur-en-colombie/

Elections: les femmes davantage impliquées

Le360.ma 10 h 17 min

Selon Susskind, qui conduit une délégation de sept députées belges venues coacher les jeunes candidates pour les prochains scrutins, « les femmes sont confrontées à plusieurs problèmes liés notamment à la mentalité et aux stéréotypes qui entravent le partage des responsabilités entre hommes et femmes ».

« Ce n'est pas facile pour les femmes de défendre leurs droits. Il faut un changement de mentalité », a-t-elle souligné lors d'une rencontre avec des candidates de la métropole, se disant « optimiste » quant à la détermination des femmes marocaines à réussir leur mission et s'impliquer davantage dans la gestion des affaires locales et régionales. Pour la politicienne bruxelloise, un travail important doit être accompli pour que les femmes et les hommes puissent travailler ensemble au service de la société.

Pour rappel, ces députées belges de la région de Bruxelles-Capitale, se trouvent depuis le 26 août au Maroc pour accompagner de jeunes candidates aux élections du 4 septembre prochain. Cette action intitulée « Femmes leaders de demain » a pour objectif de les coacher et de leur donner des outils pour se préparer et mieux défendre leurs candidatures à ces élections.

Il s'agit d'apporter à ces jeunes femmes, dont la plupart se présentent pour la première fois, l'expérience d'élues locales et régionales belges, afin de leur permettre d'être mieux préparées à faire face aux défis auxquels elles sont confrontées et de pouvoir mieux faire entendre leurs voix et celles des femmes dans leur communauté.

Organisé par l'association Actions en Méditerranée, avec le soutien notamment du **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)**, de la Fédération Wallonie-Bruxelles (FWB) et de l'Association démocratique des Femmes du Maroc, ce projet fait suite au succès d'une première action du genre menée durant quatorze mois avec de jeunes femmes marocaines, tunisiennes, algériennes et belges à l'occasion des élections de mai 2014 en Belgique.

http://www.marocbuzz.com/fr/2015/09/01/elections-les-femmes-davantage-impliquees/